

بحار الأنوار

[293] 2 - قال: وأخبرني الشيخ أدام ^ا تأييده قال: سأل يحيى بن خالد البرمكى هشام بن الحكم رحمة ^ا عليه بحضرة الرشيد فقال له: أخبرني يا هشام عن الحق هل يكون في جهتين مختلفتين ؟ فقال هشام: لا، قال فخيرني عن نفسيين اختصما في حكم في الدين وتنازعا واختلفا هل يخلوان من أن يكونا محقين أو مبطلين، أو يكون أحدهما مبطلا والآخر محقا ؟ فقال هشام: لا يخلوان من ذلك، وليس يجوز أن يكونا محقين على ما قد مت من الجواب. فقال: له يحيى بن خالد: فخيرني عن علي والعباس لما اختصما إلى أبي بكر في الميراث أيهما كان المحق من المبطل ؟ إذ كنت لا تقول: إنهما كانا محقين ولا مبطلين. فقال هشام: فنطرت إذا إنني إن قلت: إن عليا (عليه السلام) كان مبطلا كفرت وخرجت عن مذهبي، وإن قلت: إن العباس كان مبطلا ضرب عنقي، ووردت علي مسألة لم أكن سئلت عنها قبل ذلك الوقت، ولا أعددت لها جوابا، فذكرت قول أبي عبد ^ا (عليه السلام) وهو يقول لي: يا هشام لا تزال مؤيدا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك، فعلمت أنني لا اخذل، وعن لي الجواب (1) في الحال فقلت له: لم يكن من أحدهما خطاء وكانا جميعا محقين، ولهذا نظير قد نطق به القرآن في قصة داود (عليه السلام) حيث يقول ^ا جل اسمه: (وهل أتيتك نبؤالخصم إذتسو روا المحراب) إلى قوله تعالى: (خصمان بغى بعضنا على بعض) فأبي الملكين كان مخطئا ؟ وأيها كان مصيبا ؟ أم تقول: إنهما كانا مخطئين ؟ فجوابك في ذلك جوابي بعينه، فقال يحيى: لست أقول: إن الملكين أخطأ، بل أقول: إنهما أصابا، وذلك أنهما لم يختصما في الحقيقة ولا اختلفا في الحكم، وإنما أظهرنا ذلك لينبها داود (عليه السلام) على الخطيئة، ويعرفاه الحكم ويوقفاه عليه، قال: فقلت له: كذلك علي والعباس لم يختلفا في الحكم ولم يختصما في الحقيقة، وإنما أظهرنا الاختلاف والخصومة لينبها أبا بكر على غلظه، ويوقفاه على خطيئته، ويدلاه على ظلمه لهما في الميراث، ولم يكونا في ريب من أمرهما، وإنما كان ذلك منهما على حد ما كان من الملكين. فلم يحر جوابا واستحسن ذلك الرشيد. (2) _____ (1) أي ظهر أمامي الجواب. (2) الفصول المختارة 1: ص 25.